



عبر وزراء الخارجية الأوروبيون على إثر اجتماع مجموعة أصدقاء سوريا في لندن يوم الثلاثاء الماضي عن اعتقادهم بأن الولايات المتحدة مستمرة في التزامها السعي إلى عقد مؤتمر جنيف 2 وتنفيذ مضمون مؤتمر جنيف 1 ورفض أي "دور للرئيس السوري بشار الأسد" في الحكومة الانتقالية بعدما تلقوا طمأنة أميركية بأن واشنطن لم تعدل أو تبدل من أولوياتها في الشأن السوري.

كان ثمة حاجة إلى رأب الصدع وإعادة الثقة بين الحلفاء الذين أربكهم تحرك الإدارة الأميركيه نحو اتفاق نزع الأسلحة الكيميائية لدى النظام السوري من دون معالجة سائر الملف السوري.

وقد حرص وزير الخارجية جون كيري على تبديد الانطباعات السلبية التي سادت عن اكتفاء بلاده بالاتفاق مع روسيا على نزع الأسلحة الكيميائية لدى النظام السوري وعدم حماستها تالياً لإيجاد حل سياسي لا تبدو ظروفه متوفرة من خلال التأكيد على بذل الجهد لانعقاد مؤتمر جنيف 2 والتحضير له.

إلا أن مصادر دبلوماسية غربية لا تخفي خشيتها من أن يكون تسلم كيري هذه المساعي مماثلاً لتسلمه أحيا المفاوضات على المسار الفلسطيني الإسرائيلي منذ تسلمه مهماته في وزارة الخارجية.

فالرجل تسلم ملفاً شائكاً سبق للإدارة الأميركيه نفسها التي سحبته يدها منه بعد تبنّي مباشر له فور فوز الرئيس باراك أوباما بولايته الرئاسية الأولى بما يظهر أن الرئيس الأميركي لن يكون متبنياً على نحو مباشر لهذا الملف لكن يمكن أن يتبنى نجاح وزير خارجيته في حال أصاب هذا الأخير نجاحاً ما.

لكن لا أوهام حقيقة في قدرة كيري على تحقيق أي تقدم في مهلة الأشهر التسعة التي حددتها لأحداث خرق في الملف الفلسطيني الإسرائيلي حتى من جانب متابعين الأميركيين ومعنيين عملوا عليه في وقت سابق.

لذلك تخشى هذه المصادر في ظل أولويات داخلية متقدمة ومرتبكة للإدارة الأميركيه وإنجاز اتفاق نزع الأسلحة الكيميائية لدى النظام السوري والأولوية الكبيرة التي تعطيها لملف إيران النووي وتحقيق اختراق كبير على صعيد العلاقات الأميركيه الإيرانية كما في ضوء تعثر الوصول إلى صياغة حل سياسي للأزمة السورية في المعطيات الراهنة أن تننسحب جهود كيري على صعيد الملف الفلسطيني الإسرائيلي على تلك التي يبذلها في شأن مؤتمر جنيف 2 بحيث إذا أصاب كيري يكون ذلك إنجازاً جديداً للإدارة وإن الأمر قد يكون متروكاً لفترة لاحقة تختلف ظروفها.

ومن هذه الزاوية تبدو جهود مجموعة أصدقاء سوريا التي اجتمعت في لندن من أجل تقديم ضمادات للمعارضة السورية بأن لا تغيب في أهداف المؤتمر الrami إلى وضع مقررات مؤتمر جنيف1 قيد التنفيذ عبر حكومة انتقالية تنقل سوريا إلى حكم لا دور للرئيس بشار الأسد فيه أقرب إلى لم شمل مجموعة هذه الدول بعدما أصابها الموقف الأميركي مع روسيا بالوهن والإحباط وادي إلى توتر بين بعض هذه الدول والولايات المتحدة.

في حين أن صدقية هذه المجموعة في تنفيذ ما اتفقت عليه في البيان الخاتمي يبدو مشكوكا فيها في ظل قرارات سابقة لمجموعة الأصدقاء لم تر النور أو شهدت تعثرا كبيرا في غالب الأحيان أو أيضا لأنها لا تملك كل الأوراق المطلوبة أو القدرة على الحكم فيها.

وهناك عاملان على الأقل يمسكان بأرجحية للأمور وتقع على عاتقهما مسؤولية عرقلة انعقاد المؤتمر أو عدم توصله إلى نتائج على رغم تسلیط الضوء على تصدع المعارضة أو عدم موافقتها ككل على المؤتمر.

العامل الأول هو الاشتراط على إيران الموافقة على جنيف1 والمرحلة الانتقالية التي تضمنها من أجل الإفساح أمام مقعد لها في المؤتمر.

وذلك في الوقت الذي تملك إيران من الأوراق السورية بما فيها القدرة على دعم الأسد أو سحب البساط من تحت قدميه وفي الوقت الذي تخوض غمار مفاوضات حول ملفها النووي لا تبدو محسومة قبل الموعد المفترض لمؤتمر جنيف2 في النصف الثاني من تشرين الثاني المقبل.

وهو الأمر الذي لن يسمح لها بالتفاوض أو التخلي عن الورقة السورية أو المساومة عليها بالتزامن مع المساومة على ملفها النووي وتقديم التنازلات في شأنه لما قد يوحيه ذلك سياسيا بهزيمة هذا المحور فيما هو يقول أنه أكثر قوة وإن إيران تفاوض من هذا الموقع وليس من موقع ضعف إضافة إلى الارتياب الذي بدا على الأسد بعد التسلیم ببقاءه على الأقل حتى نهاية ولايته في الربيع المقبل.

وتاليا فإن عدم مشاركة إيران التي يشكل حضورها ضرورة لا بد منها للنظام السوري كما لروسيا في مقابل مجموعة أصدقاء سوريا لن يكون عاملا مساعدا في المؤتمر.

**وثمة تناقض بين دول هذه المجموعة في شأن الموقف من مشاركة إيران أو عدمه.**

أما العامل الآخر فيتمثل في ما بات معروفاً بعدم قابلية الأسد واستعداده للتنازل عن صلاحياته في ظل زوال خطر أي عمل عسكري ضده فضلاً عن تصدع المعارضة السورية في ظل إخلال الدول الكبرى بتقديم الدعم اللازم لها علماً أن الأسد لم يكن مستعداً لذلك في أي وقت وهو بات مستنداً أكثر فأكثر إلى دعم حليفه الروسي والإيراني ومطمئناً إلى عدم التخلي عنه ولو طالت الحرب وخررت سوريا أكثر.

ولذلك تقدم فرص انعقاد مؤتمر جنيف وفق مواقف بعض الدول وتنحصر وفق بعضها الآخر مما يفيد بتعقيبات كبيرة ليس واضحاً إذا كان يمكن تجاوزها أم لا.